

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله المفضل المسمى المذلل الآبى ايل لآذى سطوته وسلطانه رافع العنان باسط الجانق
 فى هو ابر الطلب ومعماته واصلوة على رسوله المادى صاحب المني والا يا دى آس من خضب
 بامور الاعدادى ومهج المعادى شفا القراضى سنان المودى وقضل من متطاسم الجال
 واقعد غوارب نحوادى وعلى آله وصحابه ولا لادول كحاة الملل هداة اسبل ما انهم السوارى
 وانسكب الغوادى على بقاع العمران وعرائس البوادى **وبعد** فمذ انبذ سن الكلام من بل
 للاوام لمن جام حول تحقيق المقام فى امر القارة خلف الامام حررت ليجنى شبر خفارا الاسلام
 فجا بلطف الله مرأى من الالام وكفا من بارز الكرام **ابيات المؤلف**

من فى الالام غفلات وجمته	د نور يرمى للعالمين مسئلة	وقد جا يدى لى اتوم
ونحنك ما كنت دبر اولم	نعمك مل منه شفى غليسم	كليف اذا ماجا دلناس ابله

فدشيع فى المقصود بعد تمهيد مقدمته وهو جسمى ونعم المعبود **اما المقدم** فمنا
 من يؤمن بالله وتعالى شانه وشرح انظر الى جلاله وسطوره انه يتبع آياته وتقلد بمرضاة

فما يجده يوافق رضاه يأتي به وما يخالفه ياباه والآثمون لغتة وان كانوا أسبين من المعاصي
لا ينكرون هذه القضية بل يخضعون لها الرقاب يتطاطون لها النواصي فقضية ان الواجب على
الناس الاتياري بامر والانتهاز بنهيه والسعي الى عناه وانفس من سخطه مما اتفق عليه العقول فخذ
الناس بالقبول لكن لما لم يكن تفصيل جزئياته بما يتعلق بالنظر وعلو على النواظر بل خفيته
لا بصار ومخفيه عن البصائر فاحتاجوا في فحص مراده الى ذرائع ووسائل وفي نفس طلبا
ما هو وجبا على نفس الناس من يعرف عن الرسل وجلالهم ويلوذ في ذيلهم في اقتناص
ان قضيتهم في تحصيل الرضوان بعروة هاهم ونهم من انكر واستكبر فعارض به اهم وباراهم
فاد لهم ولاد اراهم محرم توفيق الامتداد ولام في سلق سبيلهم كجماعة تتفلسف الذنن
يلجوا برتبة انقياد نبي ولم يتدوا بدلائل الشرع الى سبيل مرضي اما الذين تلووا بلسان سعا
لتحقيق وحسوا بايدي التوفيق كاسات الحق فقصوا بقصص القبول وتقلدوا امر الرسول
يرامته اخرجت للناس تعلمون بالمعروف وتنهون عن المنكر و هؤلاء حين اجابتم قد انظر
يق الحق لا بد لهم من قضية مسلمة اعني كل ما جارية الرسول حق لا يتوسع انكاره لانه عليه السلام
به في تلقى الامور عن الحق فلفه وشين ولا يكون حول تبليغه الاحكام وهن وثيق فالقياس
با على ان هذا مما جارية النبي عليه السلام وكل ما جارية النبي عليه السلام فهو من الله تعالى
من الله تعالى نعم ان الناس في اخذ الحق وتلقى الصدق على مراتب فالرسل الكرام
مسلوة واسلام في تلك القضايا بمعزل عن تحشيم الفكر فهم على مناظر الشهود وبراى
الشهود واما من دونه فيستحيل ان يتدعى الابد لانه ومن خلف وبرى على رايه فقد
الله واما اللانزودون بمناجاة واستسكون بفصل خطابه ففقتان الاولى المدركون بصحة
امعون كلامه كصحة الذين بذلوا جهدهم في حمايته وماره وهداية رسمه وآثاره ومن نزل

منزلتهم تقرب اعمد وقوة الفهم وجودة الراي وهم نقلة الوسائط كأنهم صاحبوا الرسول الكريم
وشافوا النبي المحصوم ولما كثرت الوقائع والمعاملات في زمنهم احتيج الي ان يتنبط من كلام النبي
تصريحاً او اياداً او ملوياً وقد خفي المصيح وتوعرت المسلك وكانت هذه الثانية من الاول في
جودة الراي واصابة الذهن في على محل فلا جرم اجتمعت المسائل عليهم من كل باب وبهم به
الصحابة اقوى الناس عصمة من الازتياب والربط واوفاهم امناً لخطاؤهم بحيث لا يمكن
ان يحصى خطاهم الا من يخطو خطاهم ويصلو علامهم ويرى سراهم واما من سواهم فلا يصل
الى سرفقواهم الا بدلائلهم وهداهم ولذا ترى الناس ياتونهم من كل فج عميق ويرى من
كل مرئى سحوق ومن دونهم اذا عرف مقداره لا يرضى ويستأن ينكرهم اهم وياخذ فطانت
فان فعل فهو كمرض عضيك ^{بين يديهم} اس يخالف بجزو رايه طبيباً اذا قايوا ^{بين يديهم} الثانية هؤلاء
الذين لم يتيسر لهم ان يبلغوا مبلغ الاول في نهاية مساعاتهم وغاية جهدهم في تحصيل مرضات
الله تعالى والاستئذان بسنة رسوله ان قشيتوا بالذين هم اقوى الائمة امناً من الخطار و
بجودة الراي كشفهم للخطا حكاهم بعبود لكل سؤل ويعفون لكل مامول ولما كانوا مختلفين
في اجوبة المسائل ولا بد للقيضين من صدق احدهما وكذب الاخرى فعلى المستجدي بهم
ان يختار ما رآه احدهم ويتجرى به فانه كالمواسطة لكل يائنه من مسائل وحكام ويقول
هذا ما رآى سؤلى ومجتهدى وكل ما رآى سؤلى ومجتهدى فهو يوافق مرضات الله فالكبرى
الكلىة لما سلم في مسألة لابد من تسليمها في كل باب فمثلاً كمثل متجرى في اصحراء لابد ان يتجرى
بسمة رجحه على غيره فمادام الترجيح باق لابد له ان يحلها سمت القبلة فنسبة الفضة اثنا
الى الاول كنسبة الاول الى صاحب الشرع الا ان هناك الكبرى بقبينة وهنأ طنية لكنه
لما كان نهاية مساعة الثانية وغاية جهدهم والناس لم يروا بما عدا طوقهم وبالم سعيهم

فلا جرم تعين لهم ان يستنيزوا بما اقتبسوا من انوار المجتهدين وتيقنوا انما هم فقه سبهم للناس بجميع سبيل
 وسياهم وانشاءهم فريت لهم ودليل فمن يعيل برأيه واعرض عنهم عبيده وخيلانه فقههم في اوباشته
 واهواه بضلالته هو اه **اما المقصود** فهو انه لا يقرأ الموتم خلف الامام لاني بالجمهورية ولا
 في السرية والجمعة على ذلك الآية الكريمة واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان
 المطلوب امر ان الاستماع والانصات فيعمل بكل منها والاول يخص بالجمهورية والثاني بالجمهورية
 على اطلاقه فوجب السكوت عند القراءة مطلقا كذا في فتح القدير والشكرون قد بذلوا سعيهم في
 فهم بناء الاحتجاج واني تذكر ما عرض لهم ثم نطلبه بما يكون مسكنا لكل من خاصهم وحاج ويظهر
 ان هذا عذب فرات وهذا مح اجاج فنقول انهم تفرقوا في وجه الاعتراض شيئا فثبتهم من حيث
 نزول الآية في الخطبة ونسبهم من اختار ورودها في كلامهم في الصلوة مع ان سعيهم لا يكاد يجمع
 الى طائل فان اجرة عموم اللفظ لا بخصوص المعنى وهذا على سبيل التبريل والافقه اتفق العلماء
 ومن يعتد به منهم على ان الآية وردت في الصلوة كما نقله للبيهقي ويؤيدك ما وردت بالاجابة
 قال علي بن طلحة عن ابن عباس قوله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في الصلوة المفروضة رواه
 عماد بن كثير في تفسيره واخرج عبد بن حميد والبيهقي في القراءة عن ابي العباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى باصحابه فقرأ قرأوا بصحابة فنزلت هذه الآية فسكت القوم
 وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الحديث المنثور ثم اعترضوا على وجه الاستدلال بان الآية
 تعارض قوله تعالى فاقرؤا ما يتلى من القرآن واذا اتعاضوا فطافا فلا يصلح الآية
 للاحتجاج على الانصات **واجيب عنه** بان آية القراءة بعد ما خضع منه
 البعض وهو المدرك في الركوع اجماعا عليه فبما عدا المقتضى قلت الجواب قد ارقت
 بمحققا كنفية كابن الهمام من يحد وحذوه ويرد عليه اما اول اطلاق آية القراءة

وهذا هو الحق على ما يستدل به بالاجابة

لا نسلم انها مختصة في حق المدرك في الركوع فان حكمها وجوب القراءة في الصلاة مطلقا
 لا في كل ركعة منها والمدرك انما فات منه القراءة في الركعة التي ادرك ركوعها لا في سائر
 الركعات فاذا اتى بالقراءة فيما بقي من الركعات فقد تيمم بامر فاقروا و ما خص منه وانما ينافي
 فلانه ان سلم تخصيص آية القراءة بالمدرك في الركوع تكون الآية ظنية لما ثبت في الاصول
 ان العام المخصوص منه لبعض تعبير ظنيا وعلى هذا التقدير اى كونها ظنية لا يفرض القراءة
 على الامام والفتا ايضا فان الثابت بالظنى لا يتجاوز الوجوب ولا يثبت منه الفرضية
 قطع ان الحنفية قد حكموا بفرضية القراءة على الامام والفتنة لا بهذه الآية **فالصواب**
 ان يقال ان حكم الآية وجوب القراءة في كل صلاة وقد تحققت في الصلاة التي قيمت
 مع الامام من الامام ففقدت الامام قراءة المقتدى بمعنى ان القراءة فرض على المقتدى ولكن
 طريقة الاداء ان يوديه الامام شبهة على ذلك الحديث الصحيح من صلى خلف الامام فقرأه الامام
 القراءة وثمن اقوى شبهات المنكرين ان الانصات ترك الجهر والعرب تسمى تارك الجهر
 منعتا وان كان يقرأ في نفسه اذ لم يسمع احد قراءته فيجوز للمقتدى ان يقرأ سرا وهذا ما اورد
 الواحدى في البسيط على ما نقله الامام الرازى في تفسيره وتقدم الامام للجواب عنه فقلنا
 لا يمنع غير الاستماع غير فالاستماع عبارة عن كونه بحيث يحيط بذلك الكلام المسموع على
 وجه الكمال كما قال تعالى لموسى عليه السلام وانا اخذوك فاستمع لما يوحى واذا
 نزلنا من السماء فاستمع من الاستماع علمنا ان الامر بالاستماع بغيره
 انتهى عن القراءة مطلقا وقد نقل ذلك الجواب بعض العلماء فانرضى به مع انه محل نظر
 فان الخصم ان يقول ان اردت انه لا معنى للاستماع الا هذا فهو في جيل منع مع كونه معنى
 صحيح اهل اللغة فهو صحيح يستعمل كذا اى صغيت وفي الصراح الاستماع گوش داشتن

وصلته باللام قوله تعالى فاستمعوا له وان اردت ان الاستماع يستعمل في ذلك المعنى
ايضا كما يستعمل في مطلق السمع فلا يفي المقصود فان الخصم يمنع ارادة ذلك المعنى واما دليل
يدل على ارادة ذلك المعنى فالحق في الجواب ما نقول انه لا شك في ان الانصات
حقيقة في اسكوت اى ترك القراءة مطلقا قال الجوهري الانصات هو اسكوت وكذا
اكثر كتب اللغة المتداولة وقال عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من شعراء الحكماء
ان كنت لا تريد مني لما تعلم فمعي عن الجاهل في فاشن يكون في اذا نعت به فيك اسمونا القائل
وكفاك شأنا على ذلك قول ابن مسعود نعت فان اصلوة شغلا يكفيك ذاك للامام
رواه محمد في الموطأ بسند جيد واذا اقر ان الانصات حقيقة في اسكوت فلا يخلو من ان يكون
حقيقة في ترك الجهر ايضا او مجازا فيه ان سلمنا ان العرب يسمي تارك الجهر منصتا على قول
الواحدى وان كنا نستحق طاب السند على ذلك الاستعمال من كلام العرب العرباء فعلى اننا
وهو الظاهر عنده فان كتب اللغة ليس في احدها فيما علمنا ان الانصات هو ترك الجهر
فان ثبت في بعض استعمالات العرب كونها بمعنى ترك الجهر فلعلم من باب المجاز كما نهمز لو تارك
الجهر منزلة المنصت وطلقوا عليه اسم المنصت مجازا او يوده ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة
والمجاز والمشتراك يحل على الحقيقة والمجاز فان الاشتراك خلاف الاصل كما تقر في الامور
واذا كان الانصات مجازا في ترك الجهر والمجاز لا يصار اليه الا بدليل يمنع ارادة المعنى الحقيقية
فلا بد من دليل يدل على ارادة ذلك المعنى وان معناه الحقيقي لا يمكن اخذه في الآية دافى
لخصم قامة الدليل على ذلك وعلى الاول اى كون الانصات حقيقة في ترك الجهر ايضا فاما
ان يكون كلاما المعنى مرادا في الآية وهو باطل لما ثبت ان المشترك لا عموم له واما ان يكون
لمراد احد المعنيين الحقيقيين فان كان اسكوت مرادا فذلك مائة عليه وان قصد ترك الجهر

الصلوة فرض مدين او كفاية فلو كان المأمور به فيها الامير من الاستماع والسكوت الاول في الجهر
والثاني في السر لزم ان يقال بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنده خارج اهل الصلاة سر كفاية
او ميثاق وهو خلاف الاجماع بل انزع انتهى بعبارة قلت ظاهر النص انه يجب الاستماع والانتباه
عند القراءة واما انه حكم محلل وليس تشديدا فافهم ثبت وهذا البعض كسفي يكونه ظاهر او انهم لا يسلطه
ولو سلمنا فلم يقدّم دليل على ان العلة ليست الا كون القرآن منزلا لالتبر ولم لا يجوز ان يكون
العلة التاديب مع كلام الله تعالى عند التلاوة سرا وجهرا ويختص بالجهر زيادة الاستماع فلهذا
والفكر وعدم ظهوره سوى التدبر عند هذا البعض لا يستلزم ظهوره مع ما سواها من ان
العلة التي فيها هذا البعض لا يجزى فممن اقتدى في الجهر ولا يمكن الاستماع مثلاً بعد عن
الامام فسل رفع حكم الانصات عن مثل ذلك المقتدى وما ادرى ما يصنع هذا البعض في
قوله عليه السلام واذ قرأوا فاضتوا فان حكم الانصات فيه عام لا يختص بالجهر وما هو جوابه
هذا الحديث فهو جوابنا في تلك الآية ثم ما قال في علوته انه يلزم ان يقال بوجوب سكوت
من يقرأ القرآن عنده خارج اهل الصلاة سر لا يكفي للنقض فان كذب التالي لم يبين عب
واما قوله خلاف الاجماع بل انزع فلا بد من بيان الاجماع ومجرد الاستبعاد وعدمه وتبين
انفقها بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنده خارج اهل الصلاة سر لا يعني لبيان الاتباع
ولو ثبت فلهذا دفع الحرج واورده ايضا وقد قرر بعض العلماء بان الآية لا تدل الا
على وجوب الانصات حال قراءة الامام لاستماعه لا على السكوت ^{لأنه في الجهر} فلهذا يجوز ان
الامام يمين القراءة والتكبير او يمين الفاتحة والسورة او يمين القراءة والركوع سكتة فقرأ
المأموم في سكناات الامام في الجهرية الفاتحة ونصت عن القراءة ليكون عالماً بالقرآن
واسته جميعاً كما قالت به جماعة من الائمة نعم لو دلّت الآية على وجوب الانصات بكليته

. عدم جواز القراءة خلف الإمام مطلقاً انتهى بعبارة قلت وكان كيف
 في وجه الإيراد أن الآية لا تدل على وجوب الانصات حال قراءة الإمام لا على
 السكوت مطلقاً إلى آخر ما قرره ولكنه لما اشرب في قلبه أن الانصات ليس للاستماع
 ولذا جواز القراءة للموتم في الصلوة السرية فإن السرية لا يمكن فيها استماع حتى يحجب الانصات
 ويمنع القراءة زاد هذه العبارة أي للاستماع في الإيراد **وانت تعلم** أن هذا هو
 منه فإن الآية فيها أمران الاستماع والانصات فالاول تحضن بجهته والثاني لا كما قد مبينا
 فيما مضى ثم **اجاب** عن البعض عن الإيراد ما قلنا عن الإمام بأن سكوت الإمام إذا
 ان نقول أنه من الواجبات وليس من الواجبات والاول باطل بالاجماع والثاني
 يقتضي أن يجوز له أن لا يسكت فبفتح عين لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم أن تحصل قراءة
 المأموم مع قراءة الإمام وذلك يضي إلى ترك السماع وترك سكوت عند قراءة الإمام
 وذلك على خلاف النص وايضاً فهذا السكوت ليس له حد محدود ومقدار مخصوص و
 السكوت مختلف بالثقل والخفة فربما لا يمكن المأموم من إتمام الفاتحة في مقدار سكوت الإمام
 وحينئذ تلزم المحذور المذكور انتهى ثم قال بعيد ذلك والإيراد أن الاولان واردان
 على الشافعية وغيرهم قلت لا شك في أنه من اراد أن الفاتحة يمكن ادائها بطريق
 الوجوب في سكوت الإمام فقد غلط وأما من رام أن يسيل الخفية لا يوافق دعواه
 فانهم اوجبوا السكوت على الموتم مطلقاً والثابت من تسليم أن السكوت يجب بالفتنة
 حال القراءة والسكوت ليس فيها قراءة حتى يحجب الانصات له فجواب الإمام لا يصلح فيها
والجواب القاطع لعروق شبهة أن الثابت من الأحاديث سكوتان فإن
 اراد المورد أنه يجوز للإمام أن يسكت في غير تلك السكنتين الثابتين من الحديث فأنسخ

يجوز ومن ادعى الجواز فعليه الاثبات وان اراد ان الامام سيكت كما ورد به الحديث
 ويقرأ فيها المقتضى فنقول السكتة الاولى اى بعد التكبير لا تمنع القراءة فيها فان شاء
 المومتم قرأ فيها وعاد الافتتاح كما هو معمول عند الامة او يقرأ الفاتحة بقدر ما يسهل اذا انصأ
 يجب على المقتضى من زمان شروع القراءة لا قبلها واما السكتة الثانية فمى سببها تمثيت
 طولها بل قالوا انها كانت للتأمين قال الطيبي الاظهر ان السكتة الاولى للنشأ
 والثانية للتأمين كذا فى شرح المشكوة القارى . قال فى حجة الله البالغة بحديث الله
 رواه اصحاب السنن ليس يصح في الاسكاته الذى يفعلها الامام لقراءة المامومين فان
 الظاهر انها كانت للتلفظ بأمين عند من يقرأها او سكتة لطيفة تميز بها بين الفاتحة وآمين
 لئلا يشبه غير القرآن بالقرآن عند من يحجربها او سكتة لطيفة ليرد الى القارى نفسه انتهى بقدر
 الحاجة فالقراءة للمومتم فى شل تلك السكتة ان جوزنا فلا ضير فيه ثم نقول هذا كله على
 طريقة المحمدين والافا السكتة الثانية مكرهة عندنا قال القارى فى شرح المشكوة والسكتة
 الثانية عند الشافعى وحده كالسكتة الاولى ومكرهة عندنا فى حنفية ومالك انتهى بلفظه
 واما السكتات الواقعة عند مقاطع الآسى او انقطاع النفس فى ليست من السكتة فى ثمنى
 ولا يقطع القراءة وبهذا لا يخفى على من عرف حقيقة الحركة واسكون فان الحركة يقع فى أثناء
 ايضا سكناات وهى لا يقع الحركة اصلا تلك يجب قال بعض العلماء حين انقضت
 وهم ان الآية لا تمل على عدم جواز القراءة فى اسرته انتهى ولا يخفى على
 انه تفريع على الباطل فتذكر ما قدمناه وما شيدت سباني الاستدلال وكشفت الخطأ
 عن حقيقة الحال حان بنا ان نوجه الى الامامية الوردية فى هذا الباب ونمحق كفى ونمطل
 الباطل بفصل الخطاب ولكنك ان ظنرك حديث مخالف لما القينا عليك فلا

فان الامم من وقعهم الكتاب على الاتحاد امرين مع ان الاحاديث متعارضة وضعف
فيما يغفلنا عارضة قال المتخالف ان الآية المتحج بها تخالف كثيرا من الاحاديث
الصحيحة الدالة على لزوم قراءة الفاتحة للمقصد فيجب ان نحصل الآية بغير الفاتحة فمنها حديث
المرفوع الذي رواه جميع من الايمة بطرق جيدة فاخرج البخاري من طريق سفيان
ابن عيينة عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب واخرجه مسلم بن عبد الله بن مسعود
في حديث صحيح لا يرتاب في ثبوته ومنها حديث ابى هريرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج خداج اخرجه مالك عن عبد الرحمن بن
يعقوب انه سمع ابا اساب ولى بشام بن زهرة يقول سمعت ابا هريرة يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلوة احدث واخرجه النسائي
قال خبرنا قتيبة عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله
مسلم في صحيحه قال حدثنا يحيى بن ابراهيم بن خلفي قال اناسفيان بن عيينة عن العلاء
ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج ثلاثا فان قلت سفيان بن عيينة
اختلف قبل موته بسنتين كما في الترمذي للنسائي وعلاء بن عبد الرحمن في حديثه قلت
اما الجواب عن الاول فهو ان صحاح الصحيحين روا عنه قبل اختلاطه قال في تدرج
ويغلب على الظن ان سائر شيوخ الايمة استتبعوا منه قبل ذلك العلاء بن عبد الرحمن
موفق محتج به وقد سبط الكتاب في غير العلماء فاجاد ونحن لا نطول البيان بذكره ورواه
ابوداود في سننه قال حدثنا محمد بن مالك عن عبد الرحمن بن اساب

سى بحسن الثناء عليه وقال الحميدى عن بن عيينة حدثنا موسى بن ابى مائشة
 وكان من قال سحى بن منصور عن بن معين ثقة وقال محمد بن حميد عن جرير
 كنت اذا رويت موسى ذكرت الله تعالى لرويته انتهى وعبد الله بن شداد من كبار الثناء
 وثقاتهم كذا فى اعينى وقال كحافظ فى تهذيب التهذيب روى عن ابيه وعمر وعلي وطلحة
 ومعاذ والعباس وابن مسعود انتهى فم ذكر عبید ذكلك قال سجلى وخطيب هو من كبار الثناء
 وثقاتهم وقال ابو زرعة والنسائى ثقة انتهى بقدر الحاجة واحديث رواه ابن ابى شيبة
 فى مصنفه قال حدثنا مالك بن اسمعيل عن الحسن بن صالح عن ابى الزبير عن رباب رفته قال
 على بن عثمان المارونى فى الجوهري بعد ذكر الاسناد المذكور وهذا سند صحيح وكذا رواه
 ابو نعيم عن الحسن بن صالح عن ابى الزبير ولم يذكر كحجفى كذا فى اطراف المزي وتوفى ابو الزبير
 سنة ثمان وعشرين ومائة ذكره الترمذى وعمر بن على والحسن بن صالح وله سنة مائة و
 توفى سنة سبع وستين ومائة وسماه من ابى الزبير مكنى ومن سبب مجهور ان امكن لقائه
 لشخص وردى عنه فروايتة محمولة على الاتصال فمخيل على ان الحسن سمعه عن ابى الزبير مرة
 بلا واسطة ومرة اخرى بواسطة كحجفى والليث انتهى ما فى الجوهري قلت واما البحث
 عن الرواة فمالك بن اسمعيل له من ابى غسان الكوفى سبط حماد بن ابى سليمان ثقة
 متقن صحيح الكتاب عابره كذا فى التقریب وقال فى تهذيب التهذيب عن ابن معين
 قال هو اجد كتابا من ابى نعيم وقال يعقوب بن شيبة ثقة صحيح الكتاب وكان من
 العابدین وقال مرة كان ثقة متقنا وقال ابو داود كان صحيح الكتاب حبيد الاخذ
 وقال النسائى ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ابن شامى فى الثقات قال
 عثمان بن ابى شيبة ابو غسان صدوق ثبت متقن امام من الائمة انتهى قلت

فاذن لا يقيح فيه ما قال الذهبي في الميزان على ما نقله في التهذيب فقال ذكره
 ابن عدي واعترف بصدقه وعدالته لكن ساق قول الثوري كان حسينا يعني بن
 ابن صالح على عبادته وسور مذهبه انتهى فان هذا القدر من الحجج وان سلم فلا يقيح في
 الاحتجاج به حسن بن صالح ثقة فقيه عابد رمى بالتشيع من السابعة كذا في التقریب قال
 في التهذيب قال ابن سعد كان ناسكا عابدا فقيها حجة صحيح الحديث كثيرة وكان تشيعا
 قال الذهبي ثقة عابد وقال ابو غسان مالك بن اسمعيل النهدي عجت لا قوام
 قدموا سفیان الثوري على الحسن انتهى واما ابو الزبير فمؤيد بن مسلم الاسدي المكي
 صدوق وقال ابن معين ثقة وقال احمد لابن سنان وقال ابو عمرو ثقة حافظ متقن
 روى عنه مالك والسفيانان والليث وابن جريح وجماعة من الائمة ولا يلتفت الى
 قول شعبه فيه كذا في الزرقاني على الموطا وقال الساجي صدوق حجة في الاحكام قد
 روى عنه اهل النقل وقبلوه واجتبه ابيه قال ولغني عن يحيى بن معين انه قال يتخلف
 شعبة اب الزبير المكي بين الركن والمقام انك سمعت هذه الاحاديث من جابر فقال
 اني سمعتها من جابر يقول ما اظن انك اذني تهذيب التهذيب قلت وهو من رجال مسلم
 قال النووي في مقدمته للمسلم فاذا كان الحديث رواية كالمثبات غير ان فيه اب الزبير
 المكي او سهل بن ابي صالح او العلار بن عبد الرحمن او حماد بن مسلمة قالوا فيه هذا حديث
 صحيح على شرط مسلم انتهى بقدر الحاجة ووجه المعارضة بين الاحاديث المقدمة المنجسة
 لقراءة الفاتحة على الموتوم وبين هذا الحديث اى حديث الكفاية ان حديث الكفاية يدل
 على عدم وجوب قراءة الفاتحة للمقتدى والاحاديث المقدمة تدل على عدم صحة بطلان
 لكل من لم يقرأ بفاتحة الكتاب حتى المقتدى فيعارضان قال بعض العلماء والاحاديث

الموجبة لقراءة الفاتحة كغيرها لا تدل على كون ذلك مأموراً فليكن ان تخصص بغير الفاتحة
 كما ذهب اليه جابر بن عبد الله مع اسكان حملها على ما لا تثبت اللزوم انتهى وهذا
 القول منقضى الى المحجب فان لفظة من عام صرح به اهل الاصول والعام يتناول
 بالقطع ما هو تحتها فقول هذا البعض منها لا تدل على كون ذلك مأموراً مني على عدم
 فهم حقيقة كلامه وان اراد انه لا يدل تصريحاً بينا على وجوب الفاتحة للمقتدي فكذا
 حديث جابر ونحوه لا يدل على اجزاء قراءة الامام الفاتحة للمقتدي بالتصريح المبين
 فتخصيص حديث عبادة بغير المقتدي ليس باجماع من تخصيص حديث جابر بغير الفاتحة
 واما قوله مع اسكان حملها على ما لا تثبت اللزوم فنقد اسكان بعينه كيف انطأ به
 الحديث ان الصلوة لا تصح بغير الفاتحة وظاهر ان ما لا تصح الصلوة الا به فهو لازم في الصلوة
 البته ومنها حديث الانصاف رواه جمع من الائمة فاخرجه ابو داود في مسنده
 من طريق ابي خالد عن بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به الحديث وزاد فيه فاذا
 قرأ فانصتوا قال ابو داود وهذه الزيادة واذا قرأ فانصتوا ليست بحفوة الوام
 عندنا من ابي خالد واخرجه النسائي قال خبرنا الجارود بن معاذ الترمذي ثنا
 ابو خالد الى آخره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا
 كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا واخرج ايضا قال اخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا
 محمد بن سعد الانصاري قال حدثني محمد بن عجلان بذلك السند والتمتن فان قلت
 هذه الزيادة اهي واذا قرأ فانصتوا الا يصح الاحتجاج به قال النووي في شرح صحيح مسلم
 اعلم ان هذه الزيادة ما اختلف الحفاظ في صحته فردى بسبق في اسنن الكبرى عن ابي

ان هذه اللفظة ليست بمحفوظة وكذلك رواه عن يحيى بن معين وابي حاتم الرازي و
 الدارقطني واخاف النيسابوري شيخ الحاكم ابني عبد الله قال البيهقي قال ابو علي الخافض
 هذه اللفظة غير محفوظة قد خالف سليمان التيمي فيها جميع اصحاب قتادة انتهى وقال البيهقي
 في السنن الكبرى وكذلك رواه ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان وهو وهم من ابن عجلان
 قلت الكلام يدور على امرين الاول ان الزيادة وهم من ابى خالد او تحليف من
 ابن عجلان والثاني ان سليمان التيمي خالف فيها جميع اصحاب قتادة فالجواب
 عن الاول ان ابى خالد ثقة حجة قال في الجوهري النقي وابو خالد ثقة اخرج له الجاهة وقال
 اسحق بن ابراهيم سالت وكيعا عنه فقال وابو خالد من سيال عنه وقال ابو هشام
 الرفاعي ثنا ابو خالد الاحمر الثقة الامين انتهى وقال في تهذيب التهذيب قال ابن بلباس
 مريم عن ابن معين ثقة وكذا قال علي بن المديني وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال العجلي ثقة ثبت انتهى وقد ثبت ان زيادة ثقة
 مقبولة قال النووي زيادات الثقة مقبولة مطلقا عند الجاهير من اهل الحديث
 والفقهاء والاصول انتهى وقال في الجوهري النقي وبهذا يظهر ان الوهم ليس من
 ابى خالد كما زعم ابو داود وقد ذكر المنذري في مختصره كلاما بلي ولود ورد عليه نحوه
 ما قلنا انتهى وكذلك محمد بن عجلان المديني حجة قال في التهذيب قال ابو زرعة
 ابن عجلان من الثقات وقال ابو حاتم والنسائي ثقة وقال العجلي مدني ثقة
 وقال الساجي هو من اهل الصدوق وقال بن عيينة كان ثقة حاشا وقال له
 عن ابن معين ثقة انتهى وقال في الجوهري النقي ابن عجلان وثقة العجلي وفي الكمال
 لعبد الغني ثقة كثير الحديث وذكره الدارقطني ان اخرج له مسلم اخرج له في صحيحه هذه الكلمات

ثقة وقد تابعه عليها خارجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره البيهقي انتهى **والجواب**
عن الثاني ان سليمان التيمي ما خالف جميع اصحاب قتادة قال في الجوهر النقي وقد
تابعه على روايته سعيد بن ابى عروبة وعمر بن عامر فرواه عن قتادة كذا في نسخة
البيهقي من حديث سالم بن نوح عنهما فبطل قول ابى علي خالف اصحاب قتادة كلهم انتهى
وان سلم فسلين التيمي ثقة حجة والزيادة منه مقبولة قال في الجوهر النقي والتيمي طليل
المقدار قال شعبه ما رايت اصدق منه ثم نقول الحديث صحيح مسلم صاحب الصحيح حيث
قال هو صحيح عنده وصححه ابن حزم ايضا واحمد بن حنبل لا امام ايضا قال في الجوهر النقي
فلنا وابن حزم صحيح حديث ابن مجلان وذكر ابو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل انه
صحيح الحديث يعني حديث ابى موسى وحديث ابى هريرة هذا انتهى وايضا صحيح بن عثمة
قال في البناءية وصح ابن خزيمة حديث ابن مجلان المذكور فيه تلك الزيادة انتهى
واما وجه المعارضة بين الاحاديث الموجبة لقرارة الفاتحة خلف الامام وبين هذا
الحديث فلان الظاهر من حديث الانصاف ان المقتدى ممنوع عن القرارة مطلقا
حين قرارة الامام والظاهر من الاحاديث المتقدمة ان المقتدى يجب عليه قرارة
الفاتحة وهل هذا الا التعارض البين قال بعض العلماء وبعد اللبس والتمني الذي
يظهر بالنظر الدقيق وقييد اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس
فيها حديث يدل على انهي عن قرارة الفاتحة خلف الامام خصوصا حتى يعارضن الاحاديث
الواردة في قرارها خلف الامام خصوصا في دفع ذلك بالجمع او الترجيح او التساخط
او النسخ بل هي متنوعة الى انواع ثلثة فمنها ما يدل على وجوب الانصاف عند القرارة
كالحديث الاول وهو ان كان بظاهر لفظه وعمومه يدل على الانصاف مطلقا لكن

النظر الدقيق يحكم بأنه يمنع من القراءة مع قراءة الامام في الجهرية بحيث يخل بالاستماع والتبعية ولا يدل على وجوبه في الجهرية ان السكتات ولا على وجوبه في السر وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع واشبات وجوب السكوت مطلقاً من هذه الاحاديث وكذلك من الآية وان قال به جمع من اصحابنا عند التنازع لكنه لا يخفى عن تخلف تعسف انتهى وقال هذا القائل بعد ذكر الوجه الخامس من الجواب للمنفية وفيه ان ليس هناك حديث ينص على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به حديث قرأتها خصوصاً بل منها ما هي واردة بالنهي مطلقاً وليس كذلك فذلك فيكون مرجوحاً ومنها ما هي واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة القراءة خلف الامام انتهى قلت وفيه ما اولاً فانما لا نسلم ان يشترط في التعارض كون النهي بخصوص الفاتحة بل اذا كانت الظني واردة لمطلق القراءة تكون للفاتحة ايضاً وان شئت زيادة تفصيل فاستمع لما نقول لا شك ان مفهوم حديث المنع ان كل قراءة ممنوعة خلف الامام ومفهوم الاحاديث المتقدمة ان بعض القراءة اى قراءة الفاتحة ليست بممنوعة بل هي واجبة وهل تظن ان لا تعارض بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فنقول هذا البعض ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به الاحاديث الواردة في قرأتها خلف الامام خصوصاً لا يرجع الى طائل فقد بينا ان الدلالة على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً لا يشترط في التعارض بل يكفي فيه كون الحديث والاشارة على النهي عن مطلق القراءة واجب كل ما يجب ان هذا البعض قال بعبية ذلك ومنها ما يدل على كفاية قراءة الامام للمقتدى وانه لو لم يقرأ للمقتدى سمحت له صلاة بقرآنه اما

كما حديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن ان يعارض ما صح منه باطلاقة
 الاحاديث الواردة في ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام معبومها او خصوصها ونحوها
 طريق الجمع بينهما انتهى ووجه الجمع ان هذا البعض قد اعترف بان حديث الكفاية باطلا
 يعارض الاحاديث الواردة في خصوص الفاتحة ولم يشترط كون الحديث دالا على كفاية
 الفاتحة خصوصاً واما ثانياً فان تخصيص هذا القائل حديث الانصات والآية
 القرآنية بالصلوة السرية وتقييد قرارة المقتدى بكونه مخلا في التدبر والاستماع في صلوة
 الجهرية تخصيص بلا دليل ولا ادري كيف يجزئ هذا القائل تخصيص عموم الحديث والآية
 من غير حجة بنية مجرور اى من عند نفسه ولا ادري بل يقدم هذا القائل فمه على فهم الصحاح
 حيث يقول ان حديث المنازعة ايضا لا يدل على وجوب الانصات في الجهرية
 السكتات فان اصحاب تركوا القراءة مطلقا في الجهرية واما ثالثا فلان قوله بل
 ما هي واردة بالنسبة مطلقا وليس سنده بذلك فيكون مرجوحا انتهى ليس الا من قبله
 اعتناء بالاحاديث فان حديث الانصات والتنازع مرويان في الصحاح صحيح
 الاحتجاج بهما ومفهومهما النسبة عن القراءة صريحا واما رابعا فلان قوله ومنها هي
 واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة
 القراءة خلف الامام انتهى خرق للاجماع فان حل حديث عبادة على اجازة القراءة
 من غير تاكيد وجوب حل غير مرضى وضمنها حديث المنازعة اخرجه مالك
 عن ابن شهاب الزهري عن ابي بصير الليثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال بل قرأ معي منكم من هه
 فقال رجل انا يا رسول الله فقال انى اقول ما لى انازع القرآن فاستنسى الناس

عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر به من الصلوة حين سمعوا ذلك أخرجه
 أبو داود والنسائي من طريق مالك وأخرجه الترمذي من طريق مالك وقال هذا
 حديث حسن وأخرجه ابن ماجه من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري عن ابن أبي عمير
 أبي هريرة يقول صلى الله عليه وسلم صلوة نطق بها الصبح فقال هل قرأتم من
 الله فقال ربل أنا يا رسول الله فقال اني اقول مالي انا نزع القرآن واما وجبه
 التعارض فهو ان الاحاديث المتقدمه تدل على وجوب قراءة الفاتحة في السرا والجهري
 وحديث ابن سنان يدل على انني عن مطلق القصة في الجهرية وهل هذا الا التعارض
يقول العبد الخاطي الجاني المشبلي الا عظمي انعماني عندي ان مفهوم هذا
 الحديث منع القراءة في السرية ايضا قال ابو الوليد الباجي ومعنى سناز عثم له
 ان لا يفرده بالقراءة ويقرأ معه من التنازع بمعنى التجاذب كذا في الزرقاني
 للموطا وقال في غائب الحديث صلى الله عليه وسلم فلما سلم من صلوة قال
 مالي انا نزع القرآن اى اجازبه وذلك ان بعض المأمومين قرأ خلفه استتمه و
 هذا يدل على ان التنازع واقع ايضا اذا اسر الامام ويقرأ الموم خلفه ولو سراً
 كيف لا ويصدق على المتقدم حينئذ انه لا يفرده الامام في القراءة بل يقرأ معه
 وهذا هو معنى التنازع ولعلك تقول لو كان مفهوم الحديث المنع في السرية لكانوا
 تركوا القراءة في السرية ايضا فانهم احمق بفهم كلام الرسول صلى الله عليه وسلم من
 فنقول ليس في الحديث ما يدل على انهم تركوا القراءة في السرية بل فيه بيان
 تركهم القراءة في الصلوة الجهرية واما السرية فمكوت عنها هذا واذا ظهر لك ان الاحاديث
 الموجبة لقراءة الفاتحة خلف الامام تعارضها احاديث اخر وليس لاحد منها منزلة على الآخر

بلغ واحد من الاحتجاج فضلاً عن ان يخص به الآية ونقول ان ثبت سبيل الجمع
 بين الاحاديث فاعلم ان حديث عبادة المتقدمة من غير ذكر الجملة الاستثنائية
 فيها وحديث ابى هريرة مضمون ان علي الامام والفقه قال الترمذي في جامع
 واما احمد بن حنبل فقال معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقيدها
 بفاتحة الكتاب اذا كان وحده واجتج بحديث جابر بن عبد الله حيث قال من صلى
 ركعة لم يقرأ فيها بام القرآن فلم يصح الا ان يكون وراء الامام قال احمد فمذاربل
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تاول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة
 لمن يقرأ بفاتحة الكتاب ان هذا اذا كان وحده انتهى ولعلك تقول بل
 نترك الاحاديث الموجبة لقراءة الفاتحة على عمومها ونناول الاحاديث التي تعارضها
 كحديث الانصات والمنازعة وامثالهما قلت فحينئذ يلزم مخالفة الآية القرآنية فتذكر
 ما قد سنا واما حديث عبادة التي وقع فيها الجملة الاستثنائية فهو ضعيف لا يصلح
 المعارضة حتى نحتاج الى التوفيق بينها وبين الاحاديث الماضية فانما رويت من طرق
 عديدة ولا يخلو واحد منها من الضعف فاما الطريقة التي فيه محمد بن اسحق فلان ابن اسحق
 ضعيف وقد اطال بعض العلماء بتوثيق محمد بن اسحق بن سيارنا قلنا عن عيون الاثر
 ونحن نقول اذا وقع اختلاف ^{المؤلف} في تعديل احد وجوه فان صدر المخرج مبيناً
 من عارف بالاسباب فلا شك ان المخرج يقدم على التعديل ولو كان التعديل
 من عارف بالاسباب المخرج والتعديل قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبه الفكر والمخرج
 مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبيناً من عارف بالاسباب
 لانه ان كان غير مفسر لم يقبح فمبين ثبت عدالته وان صدر من غير عارف بالاسباب

لم يعتبره ايضاً انتهى و سره ان المعدل العارف بالاسباب يمكن ان لا اطلاع على الجرح
واما الجرح فاذا قصد بيننا من عارف بالاسباب فلا يكون في غائب الاوقات الابعس
الاطلاع على وجه الجرح فنقول قد صدر الجرح بيننا من العارف بالاسباب محمد بن
اسحاق فقال يحيى القطان اشهد ان محمد بن اسحق كذاب كذا في سيرة ان الاعتدال
للذهبي وقال سليمان التيمي كذاب كذا في عيون الاثر فيقدم هذا الجرح على التعديل و
ان صدر التعديل من عارف بالاسباب وكيف نفهم ان اشال يحيى بن القطان التيمي
التيمي قد تسايلنا بل هذا الاطن السور بالثقات و ما في عيون الاثر و ما ترك يحيى القطان
حديثه فقد ذكرنا سبب في ذلك و تكذيبه اياه رواية من وهب بن خالد عن مالك
عن هشام فهو من فوقه في هذا الاسناد و تيج هشام انتهى فلا يجزى نفعاً فان حكم
بان سبب تكذيبه ليس لاروايه من وهب بن خالد عن مالك عن هشام طريق مش
ابن سيد الناس و تخيل ان يكون سببه غير ذلك فان يحيى لم يبين ان سبب تكذيبه
ذلك بل المذكور في الرواية ان وهب بن خالد اخبر يحيى القطان بتكذيب ابن حنبل
فاستفسره القطان حتى جرت التكرير الى هشام وليس فيه ان يحيى كذبه لاجل تكذيب وهب
ابن خالد اياه و اما الطريقة التي فيه نافع بن محمود فلان نافعاً مجبول قال ابن عبد البر كذا
تمذيب التهذيب و قال في الجوهري النقي قال ابن عبد البر مجبول و قال الطحاوي
لا يعرف انتهى و اما الطريقة التي روى فيها مجبول عن عبادة فلان كحول لم يسمع من عبادة
قال حافظ في تهذيب التهذيب قال ابو بكر البزار روى مجبول عن جماعة من اصحابه
عن عبادة و ابى الدرداء و حذيفة و ابى هريرة و جابر و لم يسمع منهم انتهى و قال فيه
ايضاً قال الترمذي سمع مجبول من داود و ابى بنس و يقال انه لم يسمع من واحد

من اصحاب الانتم والحديث ضعفه احمد وجاؤه قاله الزيلعي وقد
الاستثنائية لهذا الحديث ليس سنده بذلك كذا في الدليل
الهامم الحبر الحلال استاذي وملاذكي مولانا احمد علي المحدث
وقته في حياته غوائل الدهر ورب المنون فمن عليه بعد مات
كلام في هذا الباب والله الموفق للصواب والبر

الحمد لله على عظيم والصلوة والسلام على رسول الكريم فتهذه الر
المساة باسكات المتدي على انصاف المتدي للعالم
ذو الجهد على وانفرا على المولوي محمد شلي اوامه الله الو
في المطبع النظامي باحسن نظام والطيب لالة
المحرم المحرم سنة ثمان وتسعين بعد الالف والله
هجرة النبي عليه افضل الصلوة وكل السلام بآياتها

۱۳۹۸

وقال الامام محمد بن عبد الرحمن بن الحاج
محمد رشيد بن غفر الله
الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

وختتم لمستم على انخامته وعلامة خطه في الطغراء



ان اعطني بالطبع طبع طبعها ورسم اسمه ليدربسند
طبع هذه الرسالة في الطبعة انطباعية الواحدة
في كائنات لا في غير فقط + + +

To: www.al-mostafa.com